



تطالعنا القوم السياسية، مرّة إضافية، بانتهاك فاضح للدستور ولل قانون الانتخابات الذي لم يمض بعد على إقراره ثلاثة أشهر، من خلال عدم دعوة الهيئات الناجبة في جلسة مجلس الوزراء في ١٧ آب، علماً أنّ استحقاق إجراء الانتخابات الفرعية لملء ثلاثة مقاعد شاغرة في دائرتي طرابلس وكسروان متأخّر عن أوانه لأكثر من خمسة أشهر بالحد الأدنى. ومع ذلك، ما زال مصير الانتخابات الفرعية مجهولاً، وهناك مؤشرات جديّة تنذر بإمكانية تطييرها لتطير معها الاستحقاقات الدستورية التي يبدو أنّها أصبحت القاعدة منذ مدد البرلمان لنفسه في العام ٢٠١٣، إذ لم نشهد انتخابات تجري بحسب مواعيدها الدستورية باستثناء الانتخابات البلدية في العام ٢٠١٦.

وتعتبر الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات أنّ احترام المهل الدستورية والقوانين المرعية الإجراء من خلال دعوة الهيئات الناجبة وتحديد موعد الانتخابات الفرعية هو واجب، وأن الحكومة ملزمة، دستورياً وقانوناً، بإجراء الانتخابات الفرعية. كما أنّ انتظام الحياة السياسية وحفظ الممارسات الديمقراطية من خلال إجراء الانتخابات في مواعيدها من شأنه أن يعزز الاستقرار في لبنان ويحصنه في مواجهة التحديات المحدقة به، بدل أن تستعمل الذرائع الأمنية، كما في كل مرة لمخالفة الدستور وانتهاك القوانين.

وفي حين كان وزير الداخلية نهاد المشنوق قد أعرب مراراً عن عزمه إصدار مرسوم دعوة الهيئات الناجبة منذ تموز ٢٠١٧ وتحديد موعد للانتخابات الفرعية في أيلول، تراجع الوزير عن هذا الواجب الدستوري مستخدماً الحجة الأمنية، كما اعتبر في تصريحات سابقة أنّ إجراء الانتخابات الفرعية هو قرار سياسي وليس تقنياً، ما يشير إلى أنّ قرار عدم إجرائها سببه حسابات شخصية بحثة للقوم السياسية المعنية التي اعتادت على الضرب بالدستور والقوانين المرعية الإجراء عرض الحائط.

وعليه، تطالب الجمعية بإصدار مرسوم دعوة الهيئات الناجبة وتحديد موعد للانتخابات الفرعية لملء المقاعد الشاغرة في أقرب وقت ودون أي إبطاء أو تلكؤ.